الصباح الاقتصادية
12
العدد 3190 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 3 صفر 1440 - الموافق 12 أكتوبر 2018
Friday 12 October 2018 - No.3190 - 11 th Year

على هامش توقيعه محضر اللجنة المشتركة الكويتية - السيريلانكية للتعاون التجاري

الروضان: خطوات ملموسة لتنويع مصادر الدخل عبر خطة إصلاح اقتصادي شاملة

■ العلاقات الكويتية - السيريلانكية جيدة ونطمح إلى فتح آفاق جديدة من التعاون المشترك

قال وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان ان الكويت اتخذت خطوات مهمة وملموسة لتنويع مصادر الدخل عبر خطة إصلاح اقتصادي شاملة تركز على زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي.

جاء ذلك في كلمة للوزير الروضان على هامش توقيعه محضر اللجنة المشتركة الكويتية - السيريلانكية للتعاون التجاري والفني الثاني التي تستضيفها البلاد أمس الخميس.

ونوه الروضان بتوجيهات سمو أمير البلاد المعنية بالتركيز على التنمية الاقتصادية لإيجاد بدائل لمصادر الدخل وتوفير فرص عمل للشباب وفق رؤية (كويت جديدة 2035).

وأكد حرص هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية على تطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن تحسين بيئة الأعمال وخلق مناخ استثماري مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

وفيما يتعلق بأعمال اللجنة افاد بأن "العلاقات الكويتية - السيريلانكية جيدة ونطمح إلى فتح آفاق جديدة من التعاون المشترك" لافتا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في 2017 بلغ نحو 65 مليون دولار أمريكي.

وقال إن عقد مثل هذه الاجتماعات واللجان المشتركة تسهم بشكل فعال في تسليط الضوء على واقع التعاون الكويتي السيريلانكي في المجال التجاري والاقتصادي والاستثماري فضلا عن تحديد المميزات وأوجه القصور والتحديات المستقبلية للبلدين.

وأضاف أن اجتماع اللجنة شهد تبادل الأفكار والمقترحات حول زيادة حجم التبادل التجاري ومناقشة سبل تذليل العقبات التي قد تواجه هذا التعاون للنهوض به بما يرقى لطموحات وتطلعات البلدين.

من جانبه قال وزير التجارة والصناعة السيريلانكي ريشاد باثيودين في كلمة مماثلة إن اجتماع اللجنة يأتي بعد "انقطاع دام 21 عاما عن اجتماعها الاول رغم العمل المتواصل من الجانبين لتعزيز التبادل التجاري".

وأضاف باثيودين أن البلدين تجمعهما الرؤى المشتركة حيال العديد من قضايا المنطقة والعالم لافتا إلى أن اللجنة (السيريلانكية - الكويتية) المشتركة تأسست عام 1997 وساهمت في تطور التعاون وتعزيز العلاقات خصوصا على الصعيد الاقتصادي والتجاري.

واشاد بمساهمة الكويت في تقديم الدعم الاقتصادي لبلاده عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في مجالات الزراعة والتعليم والطاقة والبنى التحتية معددا المشاريع التي قامت الكويت بدعمها بما فيها تشييد 25 جسرا في شبكة الجسور ببلاده.

واشار إلى أن بلاده حافظت على نمو اقتصادي ثابت في السنوات القليلة الماضية بمعدل سنوي بلغ 5 في المئة بالتزامن مع تنفيذ العديد من مشاريع التنمية.

وذكر أن قطاع السياحة في بلاده "يحمل فرصا كبيرة لتطوير العلاقات الثنائية" لافتا أن عدد السياح في بلاده لم يتجاوز 650 الفا في عام 2010 في حين تجاوز العام الماضي مليوني سائح.

من جهته أعرب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت مصعب النصف في كلمة مماثلة عن تطلع القطاع الخاص الكويتي للتعاون مع نظرائه في سيريلانكا عبر التوسع في التجارة البينية وتذليل الصعوبات والعوائق التي تحول دون ذلك.

وقال النصف إن الحكومتين الكويتية والسيريلانكية تسعيان لتحقيق أقصى قدر ممكن من التناغم والانسجام بين جهود وتطلعات القطاع الخاص من جانب ورؤى وتوجهات الحكومتين من الجانب الآخر الجانب.

خالد الروضان مع ريشاد باثيودين اثناء توقيع المحضر

■ اجتماع اللجنة شهد تبادل الأفكار والمقترحات حول زيادة حجم التبادل التجاري ومناقشة سبل تذليل العقبات

على هامش مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي

الحجرف يلتقى الوفد الرئاسي للبنك الآسيوي

الوفد الكويتي خلال اجتماعهم بالوفد الرئاسي للبنك الآسيوي

■ نتطلع لنقل خبراتنا الى البنك للاستثمار في البنية التحتية من اجل المساهمة في تطوره وتوسعه في المجالات التنموية

اعرب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف عن التطلع الى نقل خبرة الهيئة العامة للاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الى البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية من اجل المساهمة في تطور وتوسع البنك في المجالات التنموية.

وذكر بيان صادر عن المركز الاعلامي للوفد المرافق لوزير المالية ان الحجرف التقى الوفد الرئاسي للبنك الاسيوي على هامش مشاركته في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي في جزيرة بالي الاندونيسية.

وقال الحجرف في اللقاء ان الهيئة العامة للاستثمار وهي اقدم صندوق استثماري سيادي في العالم والصندوق الكويتي باعتباره اعرق المؤسسات المالية التنموية في العالم «لديهما الخبرة الميدانية في دول مختلفة اضافة الى قدرتهما الكبيرة والفعالة بالمساهمة في نمو وتطوير البنك الاسيوي».

وشارك في اللقاء نائب المدير العام لشؤون العمليات في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مروان الغانم والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي ومدير قطاع التخطيط أحمد بستكي.

وترأس وفد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية نائب الرئيس السير داتي الكسندر ومستشاره زو يونغ وقيادات اخرى من البنك.

وتأسست الهيئة العامة للاستثمار في عام 1953 فيما انشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام 1962.

وكان البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي يبلغ عدد اعضائه 87 دولة تأسس في عام 2014 برأسمال قدره 100 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية المستدامة والقطاعات الانتاجية الأخرى مثل الطاقة والنقل والاتصالات والتنمية العمرانية والخدمات اللوجستية للدول الاسيوية.

وتعتبر الكويت احد الاعضاء المؤسسين في البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي يعد ثالث اكبر بنك تنموي بالعالم وذلك بموجب مذكرة تفاهم ثنائية وقعت في عام 2014.

وتاتي عضوية الكويت ومساهمتها بالبنك الاسيوي في اطار الحرص على تعزيز العلاقات مع الصين التي تعد ثاني اكبر اقتصاد عالمي وبعد الزيارة التاريخية لسمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الى بكين في يوليو الماضي.

وادت زيارة سمو الامير للصين الى الانضمام لمبادرة (الحزام والطريق) التي تهدف لتطوير وانشاء طرق تجارية وممرات اقتصادية تربط الصين باكثر من 60 دولة ومن ضمنها الكويت.

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط ...و«العام» يتراجع 26.64 نقطة

أنهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض المؤشر العام 26,64 نقطة ليبلغ مستوى 5065,81 نقطة بنسبة 0,52 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 81,51 مليون سهم تمت من خلال 4134 صفقة نقدية بقيمة 17,9 مليون دينار كويتي (نحو 59,07 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 17,53 نقطة ليصل إلى مستوى 4718,42 نقطة وبنسبة انخفاض 0,37 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 41,6 مليون سهم تمت عبر 1706 صفقات نقدية بقيمة 2,8 مليون دينار (نحو 9,2 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 31,61 نقطة ليصل إلى مستوى 5257,16 نقطة وبنسبة انخفاض 0,6 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 39,8 مليون سهم تمت عبر 2428 صفقة بقيمة 15,11 مليون دينار (نحو 49,86 مليون دولار).

وكانت شركات (أولى تكافل) و(يوباك) و(وربة ت) و(منازل) و(مراكز) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(برقان) و(وطني) و(صناعات) و(آن) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (ريم) و(ايفا) و(المصالح ع) و(سنرجي) و(مينا).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشأن اتمام عملية شراء لشخص مطلع على أسهم بنك برقان فضلا عن إفصاح لشركة (الخير الوطنية) بشأن إلغاء بيع حصتها في شركة أسمنت الخليج.

وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (الأولى تكافل) بشأن تلقيها عرضا لشراء حصتها في (نيوفا سيجورتا) التركية

مؤشرات البورصة تتلون بالأحمر

أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«الخير الوطنية» تلغي مفاوضات بيع حصتها في «أسمنت الخليج» الإماراتية

أعلنت شركة أسمنت الخليج الإماراتية المدرجة في بورصة الكويت أن شركة الخير الوطنية للاسهم والعقارات الكويتية ألغت مفاوضاتها مع (لايبريتي هاوس جروب) لشراء حصة (الخير الوطنية) في (أسمنت الخليج) لعدم التوصل الى اتفاق نهائي.

وقالت (أسمنت الخليج) في إفصاح منشور على الموقع الالكتروني لبورصة الكويت امس الخميس إن حصة (الخير) تبلغ 37,81 في المئة من رأسمال (أسمنت الخليج).

وأضافت أن حصة (الخير) منفردة تمثل 33,886 في المئة من رأسمال (أسمنت الخليج) بواقع 278,229,387 سهما عبر المحافظ الاستثمارية المملوكة لشركة الخير الوطنية إضافة إلى خمسة آلاف سهم باسم شركة الخير ملكية مباشرة.

وأسست (أسمنت الخليج) المدرجة في بورصتي ابوظبي والكويت عامي 1977 و1990 على التوالي برأسمال 821 مليون درهم اماراتي (نحو 220 مليون دولار أمريكي) وتقوم بجميع الأعمال المتعلقة بإنتاج وتسويق الأسمنت العادي والمقاوم.

عرض النقد «ن2» انخفض 0.3 في المئة

«المركزي»: ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت 0.5 في المئة خلال أغسطس

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الخميس انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بمقدار 0,3 في المئة في أغسطس الماضي مقارنة مع يوليو الماضي مسجلا 37,9 مليار دينار كويتي (نحو 125 مليار دولار أمريكي).

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت في أغسطس الماضي 0,5 في المئة لتبلغ 33,5 مليار دينار (نحو 110 مليارات دولار).

وأضافت أن الودائع بالعملات الأجنبية ارتفعت في أغسطس الماضي واحد في المئة لتسجل 2,66 مليار دينار (نحو 8,7 مليار دولار) لبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص 36,2 مليار دينار (نحو 119,6 مليار دولار).

وبينت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي المتمثل بسندات (المركزي) في يوليو الماضي إنخفضت في أغسطس 0,3 بالمئة لتبلغ 2,9 مليار دينار (نحو 9,6 مليار دولار) مقارنة بيوليو الماضي.

وأشارت إلى أن إجمالي موجودات البنوك المحلية انخفضت بنسبة 0,1 في المئة لتسجل 64,4 مليار دينار (نحو 212 مليار دولار).

وأوضحت الجداول أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية انخفضت بنسبة واحد في المئة بأغسطس الماضي إلى 7,1 مليار دينار (نحو 23 مليار دولار) في حين انخفضت ودائع الآجل لدى (المركزي) بنسبة 1,7 في المئة في الشهر ذاته لتصل لنحو 1,4 مليار دينار (نحو 4,7 مليار دولار).

وأفادت بأن أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) انخفضت بأغسطس 0,1 في المئة عن مستواها المسجل في يوليو الماضي لتبلغ نحو 36,1 مليار دينار (نحو 119 مليار دولار) في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام واحد عند 2,750 في المئة.

وذكرت أن تمويل الواردات الكويتية هبط في أغسطس الماضي بنسبة 19,2 في المئة ليبلغ نحو 287 مليون دينار (نحو 947 مليون دولار) في حين ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي في أغسطس الماضي 0,1 في المئة عن يوليو الماضي ليبلغ 302,9 فلس لكل دولار.